المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: نحو بناء استراتيجية اقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003
اسم الكاتب: أ.د. عبد الامير محسن جبار الاسدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2212
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 09:46 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

نحو بناء استراتيجية اقليمية
في السياسة الخارجية العراقية بعد عـــــام ٢٠٠٣

أ.د.عبد الامير محسن جبار الاسدي(*)

لعلنا لانعدو جانب الحقيقة اذا قلنا، بأن اية دولة لها حدود ثابتة ومثبتة بموجب اتفاقيات ومعاهدات دولية، ولايمكنها تغيير مكانها وجيرانها من الدول الاخرى، مهما كان سلوك هذه الدول استفزازي عدواني، وهي ليست حرة في اختيار جيرانها وانما هي محكومة بالتعايش مع جيرانها، ومن هنا اصبح لزاما على دول الجوار التعامل مع هذا الواقع والتعايش في ضوئه بشكل ايجابي.

وبناء على ماتقدم، نسأل هل يمكن للعراق ودول الجوار التعايش بشكل ايجابي وفعال، وهل يمكن لعلاقات الجوار القائمة على اسس الدم والدين والانسانية والمصالح المشتركة ان توظف لخدمة شعوب المنطقة ولتتحول الى علاقات ود واخوة وصداقة لبناء الانسان ورفاهيته، ومن ثم ليعم الامن والامان على المنطقة.

لاشك ان المقومات والعوامل الكفيلة ببناء علاقات ايجابية بين العراق ودول الجوار متوفرة والحاجة فقط للارادة السياسية والنية السليمة، والتفكير بالمشتركات وتعميقها وتجفيف الخلافات واخيرا الايمان بأن لكل دولة خياراتها وتوجهاتها ومصالحها.

لذا علينا الانطلاق من استراتيجية مفادها، ان الواجب يحتم علينا ان نحترم خصوصيات بلدان الجوار وان نبدأ ببناء علاقات ودية وسليمة اساسها المصالح المشتركة. لان الجوار الجغرافي لهذه الدول حقيقة ازلية ثابتة وقدر الجميع التعايش معا ومن أجل تحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيم الدراسة الى المحاور الآتية:

اولا: المنطلقات الاساسية في السياسة الخارجية العراقية

يتفق معظم الباحثين وفي معظم الادبيات السياسية على ان الهدف الاول للسياسة الخارجية للدول، ايا كانت طبيعة نظامها السياسي او معتقداتها المذهبية او امكاناتها النسبية من القوة القومية، وايا كان موقعها او حجمها او تعدادها هو الحفاظ على وجودها الذاتي، والعمل على تدعيم امنها بأقصى ماتسمح بها القدرات او بهذه القوة مضافا اليها جانب من قوة الدول الاخرى.

وتعد السياسة الخارجية الوسيلة الاساسية التي تستطيع عبرها كل دولة التعبير عن مبادئها واهدافها وتطلعاتها الاستراتيجية والدفاع عن سمعتها وهيبتها الدولية، وكلما كانت السياسة الخارجية موفقة في التعبير عن اهداف الدولة ووحدة قرارها ومصداقيتها كلما كانت علاقاتها الخارجية تتسم بالنجاح والتطور والاستقرار وانعكست بالايجاب على بنيتها الداخلية.

وتأسيسا على ذلك، فقد اصبح العراق ومنذ تغيير النظام السياسي في ٩ نيسان ٢٠٠٣ بحاجة ماسة لسياسة خارجية جديدة وبناءة، ولها القدرة على التعبير عن شكل ونوع وهدف التغيير السياسي والتحول الديمقراطي للدولة العراقية الجديدة، فضلا عن قدرة هذه السياسة على بناء صورة ايجابية لدى دول الاقليم المجاور على وجه الخصوص والعالم بشكل عام، قائمة على اساس الحفاظ على مصالح العراق ولاسيما تلك التي تم التفريط بها سابقا من جهة

(*) عميد كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية.

وعلى اساس محو وازالة صورة السياسة الخارجية السلبية لعراق ماقبل عام ٢٠٠٣ من ذاكرة الذين لحق بهم الضرر من جهة اخرى.

ولاشك ان ذلك يتحقق عن طريق آليات منها، اقناع الجميع ولاسيما دول الجوار. بجدوى عراق قوي ديمقراطي، واستمالة من له شأن في مجال المساعدة في مواجهة التحديات التي تواجه العراق، التي من بينها الارهاب والفساد والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وانهاء ملف العقوبات الدولية والحصول على الاستثمارات الاجنبية والمساعدات اللازمة لاعمار العراق بشروط ميسرة، وزيادة التمثيل الدبلوماسي والانفتاح العراقي على الخارج.

وعلى الرغم من التحول الديمقراطي في العراق قد اثر بشكل مباشر في اهداف السياسة الخارجية العراقية وتوجهاتها ولاسيما ان هذا التحول قد تم بفعل عامل خارجي عن طريق الولايات المتحدة الامريكية باسقاط النظام السابق وتأسيس نظام ديمقراطي يعتمد نجاحه واستمراره بنسبة او اخرى على صدق التوجهات الديمقراطية للولايات المتحدة.

ولكن هذا لايلغي حقيقة ان العراقيين كانت لهم رؤيتهم في صياغة النظام السياسي بعد تغييرات ٩ نيسان ٢٠٠٣ وتوجهاته الخارجية، اذ كان هناك حرص على كتابة الدستور الاتحادي لجمهورية العراق عام ٢٠٠٥ وتصويت الشعب العراقي عليه، والذي رسم ملامح السياسة الخارجية العراقية بتضمينه مواد تؤكد استقلالية هذه السياسة على وفق الاتـــي:

١. تحدد المادة الثالثة من الدستور التوجهات العامة للسياسة الخارجية ضمن مفهوم كون العراق يمثل جزءا من العالم الاسلامي وجزء من العالم العربي بوصفه عضوا مؤسسا وفعالا في جامعة الدول العربية مؤكدا التزامه دستوريا بميثاقها وبما يتلائم ورؤية العراق الجديد (العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب، وهو جزء من العالم الاسلامي، وعضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها).

٢. اما المادة الثامنة من الدستور فتنصرف الى تحديد ثوابت تطبيق السياسة الخارجية واخلاقياتها عبر التزام جمهورية العراق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وبناء علاقات سلمية وبناءة مع العراق مبادئ حسن الجوار، ويلتزم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقات على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية).

٣. فيما تؤكد المادة التاسعة من الدستور الفقرة (هـ)، على سلمية توجهات السياسة الخارجية للعراق الجديد من خلال احترام التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل استخداما او نتاجا او تطويرا او امتلاك التكنولوجيا المرتبطة بها (تحترم الحكومة العراقية وتنفذ التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وانتاج واستخدام الاسلحة النووية والكيميائية والبيلوجية ويمنع مايتصل بتطويرها وتصنيعها وانتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيا وانظمة للاتصال).

٤. كما لم يغفل الدستور الجوانب الانسانية المرتبطة بمنح حق اللجوء وبما يراعي الجوانب الاخلاقية والقانونية المرتبطة بهذا الموضوع داخليا وخارجيا كجزء من ثوابت السياسة الخارجية وذلك عبر المادة الحادية والعشرين اولا وثانيا وثالثا (اولا:يحظر تسليم العراقي الى الجهات والسلطات الاجنبية. ثانيا:ينظم حق اللجوء السياسي الى العراق بقانون، ولايجوز تسليم اللاجئ السياسي الى جهة اجنبية، او اعادته قسرا الى البلد الذي فر منه. ثالثا: لايمنح حق اللجوء السياسي الى المتهم بارتكاب جرائم دولية او ارهابية، او من الحق ضررا بالعراق).

٥. واستكمالا للرؤية الدستورية لرسم السياسة الخارجية تحدد المادة مائة وعشرة، اولا: رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي هو من ضمن اختصاصات السلطات الاتحادية. (تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الانية: اولا: : رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية).

وتعززت هذه السياسة في استراتيجية الامن القومي العراقي عام ٢٠٠٧ التي شددت على (ادراك العراقيين ومنذ سقوط النظام السابق انهم بحاجة الى بناء علاقات اقليمية ودولية جدية مع الدول المجاورة للعراق تختلف عما رسخه النظام السابق من علاقات عدائية وعدوانية ليس مع هذه الدول فقط، وانما مع المجتمع الدولي ايضا).

كما اكدت هذه الستراتيجية ايضا ان (العراق عضو مؤسس وفعال في منظمة الامم المتحدة وتقع على عاتقه التزامات دولية كبيرة).

وبناء على ذلك جاء برنامج الحكومة العراقية المقدم الى مجلس النواب منسجم تماما مع مواد الدستور واستراتيجية الامن القومي العراقي في سياستها الخارجية اذ نص على:

١. بناء علاقة صداقة واحترام متبادل وتعاون مع دول الجوار والعالم بما يحقق المصالح المشتركة بين العراق وتلك الدول.

٢. عدم التدخل في الشؤون الداخلية واعتماد الحوار والتفاوض لحل القضايا العالقة.

٣. الاشتراك في كل المنظمات الدولية التي تحترم الشعب العراقي ليكون جزءا من المنظمة الدولية.

وهكذا يبدو واضحا ان سياسة حسن الجوار في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ تعني العمل من اجل انماء التعاون وتحقيق السلام والامن بين الدول المجاورة لبعضها بعضاً جغرافيا، عن طريق التزام هذه الدول بسياسة عدم التدخل واحترام السيادة.

ثانيا: وصف المسار التطبيقي للسياسة الخارجية العراقية في اطاره العام

من المسلمات ان مولد العراق الجديد قد جاء في ظروف دولية استثنائية وضمن منطقة استثنائية شهدت انهيار النظام السابق والوجود العسكري الامريكي في العراق والمنطقة وما افرزه من حسابات معقدة في المعادلات الاقليمية والدولية بانماط متعددة سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية، فكـان امـام السياسة الخارجية ان تشرع لتحقيق اهدافها في خضم تلك المصاعب، وهنا نود ان تدرج تلك الاهداف الرئيسة على وفق تدرجها العملي المرتبط بظروف تلك المرحلة على النحو الاتـي:

١. انتهج العراق الجديد سياسة خارجية تحقق تغييرا جذريا للسياسة التي انتهجها النظام السابق الذي وضع العراق باكثر من مأزق دولي من خلال سياساته المنغلقة والعدائية، وذلك عبر الانفتاح على العالم بهدف ضمان عودة العراق الى وضعه الطبيعي ومكانته المرموقة في المجتمع الدولي، فقد سارت السياسة الخارجية لتحقيق ذلك الهدف باتجاهين متزامنين منذ عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا، تمثلا اولا باستكمال تنفيذ التزامات العراق الدولية الضامنة للخروج من طائلة الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وثانيا توسيع الانفتاح الدبلوماسي للعراق حول العالم تأكيدا لتوجهاته السلمية الجديدة وتحقيقا لمصالحه السياسية والاقتصادية، وفي هذا السياق سعى العراق ومايزال الى حل جميع القضايا العالقة مع دولة الكويت وكذلك حل القضايا العالقة مع دول الجوار اجمالا، مع الحرص على تأسيس علاقات دبلوماسية متوازنة مع المجتمع الدولي شرقا وغربا وبصفة خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية بعد ان استكملت انسحابها العسكري نهاية عام ٢٠١١ في اطار اتفاق سحب القوات الامريكية الذي يمثل احد اهم منجزات السياسة الخارجية العراقية مقارنة بتجارب دولية مماثلة في السياق ذاته.

٢. تأتي مسيرة السياسة الخارجية لجمهورية العراق ضمن مسار زمني يشهد تحولات اساسية في المنطقة والعالم وهي بمجملها تمثل تحديا اضافيا لاستحقاقات السياسة الخارجية العراقية واهدافها، ومن اهمها موجة (الثورات العربية) التي تعصف بالمنطقة، فقد حرص العراق عبر دبلوماسية هادئة وفعالة على الوقوف بمسافة واحدة من جميع اطراف التغيير وفي حدود المسار الاخلاقي والقانوني لنهج السياسة الخارجية داعيا الى تحقيق المطالب الشعبية عبر الحوار والاصلاح السياسي والاقتصادي في البلدان الثائرة من ناحية. وحث الحكومات العربية على مراعاة تطبيق مبادئ حقوق الانسان في التعاطي مع التحركات الشعبية في تلك البلدان ومثال ذلك موقف العراق من سوريا عبر المبادرة بدعوة حكومتها للحوار مع المعارضة برعاية الجامعة العربية، وكذلك موقف العراق من الازمة في البحرين الداعي الى عدم تعامل الحكومة البحرينية بعنف مع المتظاهرين. فضلا عن رفضه العدوان العسكري الخارجي على الشعب اليمني.

٣. ومن المنجزات المهمة ايضا للسياسة الخارجية العراقية في هذه المرحلة في الاطار العام نلاحظ انتقال العراق من مرحلة رد الفعل التي رافقت اجواء التغيير في ٢٠٠٣ الى مرحلة الفعل، تمهيدا لاداء دور اوسع في رسم المعادلات السياسية في المنطقة عموما، ومن شأن هذه السياسة ضمن مساراتها الحالية وبفضل تطوير العملية السياسية والامنية في العراق سيكون بمقدور السياسة الخارجية ان تشكل عاملا رئيسا في تحقيق الازدهار الاقتصادي، عبر المساهمة الفاعلة باستقدام الاستثمارات الاجنبية في اطار اعمار العراق بداية التي بدأت تتضح بوادره في هذه المرحلة التي يمكن ان تؤسس انطلاقة اقتصادية تجعل حضور العراق في الاقتصاد الدولي فعالا واساسيا نظرا لما يمتلكه من موارد نفطية ومعدنية تؤهله لذلك الدور، وهذا ايضا يمثل جانبا اخر لانتصار الدبلوماسية العراقية، مع تأكيد الصعوبات المحيطة اقليميا ودوليا.

ثالثا: التحديات التي تواجه السياسة الخارجية العراقية

واجهت السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تحديات كبيرة افضت الى الاخفاق او الى الاداء المتواضع للسياسة الخارجية العراقية في هذه المرحلة، وقد انعكس ذلك سلبا على علاقات العراق الاقليمية والدولية ومن ابرز هذه التحديات:

١. ضعف التوافق السياسي بين وزير الخارجية ورئيس الحكومة الاتحادية قبل حكومة الدكتور العبادي.

انطلاقا من القاعدة الدبلوماسية التي تقول (ان السياسة الخارجية لبلد ما، ماهي الا انعكاس للسياسة الداخلية لذلك البلد). توجب على ضرورة التوافق في الرؤى والافكار والتوجهات مابين وزير خارجية العراق مع رئيس وزراء الحكومة الاتحادية، لان ذلك من شأنها ان تعكس سياسة العراق الخارجية بشكل اكثر جدية واكبر فعالية ويكون وزير خارجية العراق هو المنفذ الحقيقي لتوجهات وافكار وسياسة الحكومة المنتخبة. وهذا ماحصل فعلا بين وزير الخارجية الدكتور ابراهيم الجعفري ورئيس الحكومة الدكتور حيدر العبادي لانهما من توجه وحزب واحد. الا ان الحكومات العراقية السابقة افتقرت الى ذلك اذ ان توجهات ورؤى وافكار وخلفيات رئيس وزراء الحكومة الاتحادية السيد نوري المالكي كونه من حزب الدعوة الاسلامية تختلف عن توجهات ورؤى وافكار وخلفيات واهداف وزير الخارجية السابق السيد هوشيار زيباري كونه من الحزب الديمقراطي الكردستاني، والذي قاد مؤسسة مهمة وحساسة وخطيرة من شأنها ان تعكس سياسة الخارجية للعراق الجديد بفعالية اكبر، مما ادى هذا الاختلاف الى جملة من المشاكل والامور التي تطورت لتشكل نقاط ضعف في عمل وزارة الخارجية العراقية والدور الذي كان من المفترض ان تؤديه هذه المؤسسة المهمة في هذه المرحلة الحساسة والخطيرة من كيان الدولة العراقية الجديدة.

اذ يبدو واضحا ضعف اداء وزارة الخارجية العراقية بقيادة السيد هوشيار زيباري في كشف العديد من الملفات التي تختص بكشف وفضح وتآمر وتمويل العديد من الدول العربية والاقليمية والدولية للارهاب في العراق وتقديم تلك الملفات الى المنظمات الدولية (مجلس الامن الدولي والجمعية العامة للامم المتحدة ومنظمة حقوق الانسان). كما تجسد ضعف اداء وزارة الخارجية ايضا في الضغط على الولايات المتحدة الامريكية لتفعيل اتفاقية الاطار الاستراتيجي التي تم توقيعها مع الولايات المتحدة الامريكية قبل خروج المحتل من العراق، بعد التهديد الكبير الذي تعرض له العراق بعد احداث العاشر من حزيران وسقوط الموصل في يد زمرة داعش الارهابية.

وعلى العكس من ذلك نجد تمتين علاقات اقليم كردستان بالمحيط العربي والاقليمي والدولي على حساب الحكومة المركزية في بغداد، وبذلك كسب ود وتعاطف المجتمع الدولي مع اقليم كردستان وذلك ما انعكس وظهر جليا في ازمة الاقليم مع داعش.

٢. استمرار التنازع في الصلاحيات الدستورية بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان.

ان العلاقة بين الحكومة الاتحادية وبين حكومة اقليم كردستان في اطار النظام السياسي الفدرالي العراقي التي تنطلق من شقين احدهما دستوري والاخر سياسي. فبالنسبة للشق الدستوري، فان الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بحد ذاته فيه الكثير من التحفظات التي جعلت من ان ينتقل من حالة وفاق ونجاح للعملية السياسية الجديدة في العراق بعد التغيير السياسي الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الى حالة فراق وعدم انسجام وارباك في المشهد السياسي العراقي، فقد جاء الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ مربكا في نوعية توزيع الصلاحيات وتقسيم التخصصات الدستورية في رسم الملامح العامة لتلك العلاقات، اذ ان المواد (١١٠ و١١٢ و١١٤ و١١٥ و١٢١) التي حددت اختصاصات الحكومة الاتحادية وسلطات الاقليم، هذه المواد هي التي اربكت العلاقة بين الحكومة الاتحادية المركزية في بغداد وحكومة اقليم كردستان، وانعكس ذلك سلبا على علاقات العراق الخارجية.

اما الشق الاهم والاخطر في تحديد العلاقات بين الحكومة الاتحادية في بغداد وبين حكومة اقليم كردستان يتركز في نوعية ادراك الوعي السياسي بين االفرقاء السياسيين ولاسيما في الحكومة الثانية والثالثة، اذا ما عُدت حكومة السيد اياد علاوي هي الاولى، اذ كانوا غير مستعدين للوصول الى نقاط مشتركة تؤدي الى تفكيك المعادلات الصعبة فيما بينهما، بل لاحظنا ان كلاهما كان يتمسك بسقف لقاء بروتوكولي قد يكون بدافع خارجي (امريكي) من اجل الوصول الى حل ما، اذ اثبتت السنوات الخمس او الست الماضية ان الازمة هي بالاساس ازمة دستورية بخصوص تدعيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وبين حكومة اقليم كردستان، اذ ان سمة عدم الثقة والخوف من الاخر وسمة استثمار الفرص واستغلالها على وفق المصالح السياسية هي السائدة.

ومن جهة اخرى، اعطى ذلك الخلاف الحرية الكبيرة والمبالغ بها لحاكم اقليم داخلي هو السيد مسعود البارزاني باقامة علاقات كبيرة تفوق حجم الاقليم ومكانته وامكانياته ودوره المفترض داخل العراق وداخل العملية السياسية العراقية، وكان لوزارة الخارجية العراقية بقيادة هوشيار زيباري دور بتسهيل مهمة ايصال وارسال دعوات الزيارات الرسمية لرئيس الاقليم السيد البارزاني، سواء اكان لزيارته للمملكة الاردنية الهاشمية ولقائه بالملك عبد الله الثاني وحضوره لمعرض الاسلحة، وكذلك زياراته المتعددة لتركيا وفرنسا، كل ذلك على حساب دور الحكومة الاتحادية، والذي كان من المفترض ان تضطلع بهذه الادوار حفاظا على هيبة الدولة ومركزيتها.

رابعاً: المحاصصة في انتقاء السفراء للعمل في وزارة الخارجية العراقية

تعد المحاصصة من ابرز التحديات التي واجهتها السياسة الخارجية العراقية، اذ ان للعمل الدبلوماسي مزايا وسمات تختلف عن الكثير من مجالات العمل الحكومي، اذ تتعامل مع ثقافات وقيم ومعايير عالمية، تلتزم اشخاص محنكين ذوي خبرة ودراية بثقافة العمل الدبلوماسي ومتطلباته.

ولاهمية العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية فقد خصص ٢٥% فقط للمحاصصة، وذلك ماجاء في النص القانوني باختيار السفراء كما حددها قانون الخدمة الخارجية رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٨ المادة التاسعة الفقرة الثالثة التي نصت على انه (يجوز مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة (٩) ثانيا باستثناء ماورد في الفقرة (هـ) منها تعيين السفراء من خارج السلك الدبلوماسي، على ان لاتزيد نسبتكم على ٢٥% من مجموع السفراء بناء على مقترح مجلس الوزراء).

بينما نجد السفراء الذين تم تعيينهم بموجب المرسوم الجمهوري الذي صدر في عام ٢٠١٠ تم ترشيحهم من قبل الكتل السياسية والاحزاب السياسية الكبيرة المشاركة في العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ وعلى وفق قاعدة المحاصصة وقد تم تجاوز النسبة المقررة والبالغة ٢٥% وان الغالبية العظمى منهم هم من خارج السلك الدبلوماسي والخدمة الخارجية، مما ولد خرقا واضحا للقانون من قبل مجلس النواب المنتخب الذي حرص كل الحرص على تمرير مرشحيه لشغل هذه المناصب الدبلوماسية العالية دون النظر الى القانون الذين هم صوتوا عليه.

كما ان قانون الخدمة الخارجية المشار اليه واستنادا الى المادة (٩) الفقرة (٢) لم يحدد ماهي التخصصات او الشهادات والحقول العلمية التي من المفترض ان يتم ترشيحها للعمل في الوزارة، وانما اكتفى واضعوه في الفقرة (٨) (ب) من القانون اعلاه الى ان يكون المرشح لمنصب السفير حاصلا على الشهادة الجامعية الاولية او مايعادلها في الاقل، مما اعطى الفرصة للاحزاب بالمشاركة في العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ لترشيح اشخاصا حاصلين على شهادات وتخصصات ليس لهم اي صلة بعمل السياسة الخارجية، بل هي اقرب ما تكون لعمل وزارات الزراعة والصحة والطاقة الذرية ووزارة الصناعة والمعادن ووزارة البيئة ووزارة العلوم والتكنولوجيا وغيرها.

وبذلك فشل اغلب السفراء الجدد في اجادة ادوارهم التي كان من المفترض انهم رشحوا من اجلها وابرزها:

أ- تعزيز وتطوير علاقات العراق مع الدول العربية والدول المجاورة ودول العالم على اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ب- تنشيط دور العراق في المنظمات والمؤتمرات الدولية بما يخدم مصلحة العراق ويعزز السلم والامن الدوليين.

جـ- تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والفني والعلمي وتشجيع الاستثمار مع الدول والمنظمات الدولية المتخصصة.

د- الدفاع عن سياسة جمهورية العراق في المجالات المتنوعة ولاشك ان ذلك ينعكس على اداء العمل السياسي الخارجي ومن ثم يحدد دور السياسة الخارجية العراقية.

الجدول رقم (١) بين معلومات عن (٩) سفراء[١]

ت	الشهادة	الدولة	العمر	سنوات الخدمة		الدورات الالزامية	الدورات غير الالزامية
				داخل الوزارة	خارج الوزارة		
١	ماجستير في هندسة	النرويج العاصمة	٥٨	لاتوجد	لاتوجد	واحدة (٣)	لاتوجد

[١] **لقد تم تعيين هؤلاء السفراء وهم جزء ممن تم تعيينهم بموجب المرسوم الجمهوري الذي صدر في ٢٠١٠، حيث تم ترشيحهم من قبل الكتل والاحزاب السياسية الكبيرة المشاركة في العملية السياسية بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣.**

	العمارة والفن الاسلامي	اوسلو				اشهر	
٢	دكتوراه طب	سويسرا العاصمة بيرن	٦٩	لاتوجد	لاتوجد	واحدة (٣) اشهر	لاتوجد
٣	دبلوم عالي طب وجراحة عامة- جامعة بغداد	ماليزيا العاصمة كوالالمبور	٥٥	لاتوجد	لاتوجد	واحدة (٣) اشهر	لاتوجد
٤	دكتوراه- علم المناعة	السويد العاصمة ستوكهولم	٦٠	لاتوجد	لاتوجد	واحدة (٣) اشهر	لاتوجد
٥	دكتوراه هندسة كيمياوية	هنغاريا العاصمة بودابست	٥٦	لاتوجد	لاتوجد	واحدة (٣) اشهر	لاتوجد
٦	ماجستير الانسان الالي	كوريا الجنوبية العاصمة سيؤول	٥٧	لاتوجد	لاتوجد	واحدة (٣) اشهر	لاتوجد
٧	بكالوريوس زراعة- بغداد دبلوم دراسات عليا- تربة	الجزائر العاصمة الجزائر	٦٢	لاتوجد	لاتوجد	واحدة (٣) اشهر	لاتوجد
٨	دكتوراه صيدلة	الصين العاصمة بكين	٥٤	سنة	لاتوجد	واحدة (٣) اشهر	لاتوجد
٩	دكتوراه في الكيمياء الاحيائية	هولندا العاصمة امستردام	٦٣	لاتوجد	لاتوجد	واحدة (٣) اشهر	لاتوجد

الجدول رقم (٢) يبين معلومات عن الموظفين الذين يعملون ضمن (٩) سفارات[٢]

ت	اسم الدولة	عدد سنوات الخدمة		الشهادة	العمر	الوظيفة				عدد السفارات التي خدم فيها	عدد كتب الشكر والتقدير	الدورات التدريبية الالزامية
		داخل الوزارة	خارج الوزارة			دبلوماسي	اداري	محاسب	مترجم	واحدة حاليا	لايوجد	واحدة
١	اذربيجان	سنتين	لايوجد	بكالوريوس زراعة	٢٧	دبلوماسي				واحدة حاليا	لايوجد	واحدة
٢	فرنسا	سنتين	لايوجد	بكالوريوس فنون جميلة	٢٩	دبلوماسي				واحدة فقط	لايوجد	واحدة
٣	جزائر	سنتين	لايوجد	بكالوريوس طب جراحة	٥٠	دبلوماسي				واحدة فقط	لايوجد	واحدة
٤	هنغاريا	سنتين	لايوجد	ماجستير هندسة بتروكيمياويات	٦٠	دبلوماسي				واحدة فقط	لايوجد	واحدة
٥	بريتوريا	سنتين	لايوجد	ماجستير هندسة ميكانيك	٣٧	دبلوماسي				واحدة فقط	لايوجد	واحدة
٦	اسبانيا	سنتين	لايوجد	هندسة مدني	٣٣	دبلوماسي				واحدة فقط	لايوجد	واحدة
٧	كندا	سنتين	لايوجد	بكالوريوس محاسبة	٣٠	دبلوماسي				واحدة فقط	لايوجد	واحدة
٨	بريطانيا	سنتين	لايوجد	معهد ادارة	٥٥	دبلوماسي				واحدة فقط	لايوجد	واحدة
٩	اذربيجان كندا	٣٤ سنة	لايوجد	بكالوريوس علوم سياسية	٥٥			محاسب	اداري	واحدة فقط	لايوجد	واحدة

[٢] يلاحظ من الجدول اعلاه توزيع الموظفين استنادا الى الشهادات والحقول والتخصصات العلمية التي حصلوا عليها ومقارنتها مع الدرجات الوظيفية التي حصلوا عليها. اذ ليس هناك اي علاقة بين الشهادات العلمية التي حصلوا عليها الموظفين وخاصة الدبلوماسيين مع طبيعة عمل وزارة الخارجية العراقية او اي وزارة خارجية في العالم، وهو مايؤشر ويبين ويوضح ان هنالك خللا واضحا في طبيعة التوظيف التي تمت في وزارة الخارجية، وكيف تم توظيف هذه الاختصاصات في مثل هكذا وزارة حساسة، تتطلب تخصصا دقيقا وعاليا من حملة شهادات اولية وعليا في مجال الخدمة الخارجية.

	جورجيا اوكرانيا												

خامسا: فرص نجاح السياسة الخارجية العراقية اقليميا

لاشك ان سياسة الانفتاح وحسن الجوار تمنح العراق فرصا اكثر في رسم واداء دور اقليمي فعال، وتساعده في تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصادي، اذ انها البديل عن سياسة الحروب والنزاعات، لان الجغرافية والمصالح المشتركة هي التي تحكم بين الدول. ومن اجل بناء ستراتيجية لدور اقليمي عراقي يجب الاستهداء باربعة مبادئ اساسية هـي:

١. التوازن في العلاقات الخارجية الاقليمية والدولية.

على صانع القرار السياسي الخارجي اتباع سياسة الانفتاح والتحرك لرأب الصدع في علاقات العراق الخارجية، عبر التأسيس لنوع من التوازن مع دول الجوار ودول العالم والانفتاح اكثر على الدول العربية ولاسيما الرئيسة منها، وتلك التي توصف علاقات العراق معها بالتوتر والانغماس اكثر بالقضايا العربية كنوع من تعزيز الثقة مع الدول العربية، واثبات ان الدور العراقي في الاقليم العربي دور ريادي وبناء، مع عدم اثارة الهواجس للدول الاخرى باحتمالية تغيير سياسة العراق الخارجية اتجاههم، وهو الامر الذي يضفي على سياسة العراق الخارجية نوعا من التوازن والاستقرار، ويمنح صانع القرار السياسي الخارجي مرونة وسعة للتحرك مما يزيد من فرص نجاحه، مثلا الا تكون علاقات العراق مع ايران وتركيا بديلا عن علاقاته مع دول الجوار العربي، بل مكملا لها.

٢. وحدة القرار والموقف السياسي الخارجي للعراق

لاشك ان التحدي الاكبر الذي اعاق بناء الدولة العراقية الجديدة تمثل بالتحدي الخارجي المتمثل بالدول الاقليمية المجاورة للعراق، التي اختلفت في تعاملها مع الشأن العراقي وتدخلاتها فيه بين السلبية والايجابية مع اجماعها بضرورة اجراء تغييرات في المنظومة السياسية العراقية وكل حسب مصالحها عن طريق التدخل بدعم قوى سياسية تتناغم وتتقارب من حيث الرؤى الاقليمية المشتركة على حساب وحدة وتكامل عوامل قوة السياسة الخارجية العراقية. الامر الذي يشكل صراع محاور اقليمية كل منها دعم جانب او كتلة سياسية معينة، الامر الذي افرز واقعا سياسيا جديدا ترك اثاره المباشرة على وحدة القرار السياسي الخارجي العراقي، ولذلك على القوة السياسية وضع حد لهذه التناقضات والتباين في المواقف المختلفة، والاستعاضة عنها بوحدة الموقف والادراك المشترك للتعبير عن المصالح العراقية من خلال وحدة القرار السياسي الخارجي.

٣. سياسة الحياد عن المحاور الاقليمية والدولية

ان سياسة الانفتاح الاقليمي والدولي للحكومة العراقية الجديدة برئاسة الدكتور العبادي اعطاها المزيد من الاستقلال في القرار، ومنحها ركائز في بناء علاقة جديدة مع القوى الاقليمية والدولية على اساس المصالح المشتركة الحقيقية، قائمة على اساس التأثر والتأثير المتبادل والمصالح المتبادلة بعيد عن الاصطفافات الاقليمية والدولية قدر المستطاع.

وعلى الرغم من ان استقلال القرار السياسي العراقي عن التأثيرات الاقليمية والدولية يعد امرا صعبا، ولاسيما في عالم يقوم على الاعتمادية المتبادلة، الا ان درجة وطبيعة التفاهمات الداخلية العراقية حول المشتركات والثوابت الوطنية بين القوى السياسية الرئيسة كفيلة بصنع سياسة خارجية عراقية قادرة على الصمود امام التأثيرات الاقليمية والدولية.

- التوصيـــــات

١. تكليف احد المختصين في العلوم السياسية او من لديه خبرة في العمل الدبلوماسي ليعمل ناطقا رسميا بأسم وزارة الخارجية العراقية حال دول الجوار والعالم، لان ذلك يسد الابواب امام التصريحات المختلفة، فضلا عن اعطاء صورة القرار والموقف السياسي الخارجي العراقي الموحد.

٢. ضرورة عقد السيد وزير الخارجية لقاءات دورية مع عمداء ورؤساء اقسام كليات العلوم السياسية، لقييم اداء السياسة الخارجية، فضلا عن التباحث فيما يستجد من تطورات.

٣. ضرورة التوافق السياسي بين وزير خارجية العراق ورئيس الحكومة الاتحادية لان في ذلك وحدة الرؤى والتوجهات والخلفيات والمواقف في السياسة الخارجية وذلك ماحاصل في الحكومات الامريكية والصينية واليابانية والبريطانية والفرنسية والتركية وايضا في الجمهورية الاسلامية في ايران (ينظر الملحق)، وقد حصل في حكومة الدكتور حيدر العبادي ايضا.

٤. ضرورة الانفتاح على الجامعات العراقية والافادة من الخبرات والكفاءات فيها بالقراءة والتحليل للاحداث، وضرورة مرافقة احد المختصين منهم في زيارات الوفود الرسمية العراقية للمشورة وهذا ماحاصل في معظم دول العالم.

٥. ارسال وفود اكاديمية متخصصة للاطلاع على النجاحات التي تحققها دول الجوار في السياسة الخارجية، فمثلا نجاح الجمهورية الاسلامية في ايران في مفاوضات (٥+ ١) النووية.

٦. سياسة الانفتاح في الداخل على الكفاءات هو الذي يحقق النجاحات في الانفتاح الخارجي لانه يوفر الادوات الكفوءة للتنفيذ، وليس اتخاذ من الاحزاب والدين والمذهب والقومية اساسا للاختيار في العمل السياسي الخارجي. اي ان الاختيار والانتقاء الصحيح والدقيق للسفراء يظهر وجه العراق الجديد.

٧. لاضير في ان تكون نسبة الترشيح تتجاوز الـ٢٥% كما حددها قانون الخدمة الخارجية رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٨ المادة الثالثة التي نصت (على انه يجوز مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة التاسعة ثانيا بأستثناء ماورد في الفقرة (هـ) منها تعيين السفراء من خارج السلك الدبلوماسي، على ان لاتزيد نسبتهم عن ٢٥% من مجموع السفراء بناء على مقترح مجلس الوزراء). ولكن شرط ان يكون الترشيح يتوافق مع القواعد والاسس العلمية والمنطقية التخصصية والدبلوماسية من حيث :

أ. اعتماد الافضلية والاولوية عند الترشيح لمنصب السفير لحملة الشهادات العليا (الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي) في احدى العلوم والمجالات التخصصية التي لها علاقة بالخدمة الخارجية وهي كالاتي:

اولا: العلوم السياسية.

ثانيا: الاقتصاد العام والاقتصاد الدولي والاقتصاد السياسي.

ثالثا: الادارة بكافة فروعها.

رابعا: القانون.

خامسا: اللغات بكافة فروعها.

سادسا: الاعلام.

سابعا: التاريخ والتاريخ السياسي.

ثامنا: التخطيط بكافة فروعه، وخاصة التخطيط السياسي والتخطيط الاستراتيجي.

٨. ضرورة ترأس معهد الخدمة الخارجية شخصية اكاديمية وعلمية مرموقة ويشار لها بالبنان علميا واداريا، من اجل النهوض بواقع عمل موظفي وزارة الخارجية بغية الوصول الى اقصى استفادة ممكنة من الموارد البشرية الموجودة في

الوزارة اداريا ودبلوماسيا ولغويا، وان تكون لديه القدرة على الاضافة والتطوير في السلوك السياسي الخارجي فضلا عن قدرته على تحديث المناهج الدراسية في المعهد بما يتوافق وتكوير المناهج العالمية.

ملحق رقم (١)

طرائق اختيار وزراء الخارجية في الدول ذات الانظمة الدبلوماسية والادارية المتقدمة

اولا: وزير الخارجية الامريكي: (جون كيري) :

اقر مجلس الشيوخ الامريكي ترشيحه وزيرا للخارجية منذ ٢٩ يناير ٢٠١٣ واستلم منصب وزارة الخارجية رسميا منذ ١ نوفمبر ٢٠١٣ ليخلف هيلاري كلينتون.

فاز جون كيري على منافسيه في سلسلة التصويتات الاولية لاختيار منافس ديمقراطي امام جورج دبليو بوش في انتخابات الرئاسة الامريكية في نوفمبر ٢٠٠٤ وقد خسر امام جورج دبليو بوش في الانتخابات، وهو الان يعمل في الكابينة الوزارية لحكومة الرئيس الامريكي باراك اوباما من الحزب الديمقراطي، اي من نفس الحزب.

- رئيس الجمهورية : باراك اوباما
- مرشح عن الحزب الديمقراطي.

ثانيا: وزير الخارجية البريطاني : وليام هيغ :

في شهر يونيو/ حزيران عام ١٩٩٧ اصبح زعيما لحزب المحافظين حتى شهر سبتمبر /ايلول من العام ٢٠٠١ عمل كوزير الخارجية بحكومة الظل من ديسمبر- كانون الاول ٢٠٠٥ حتى تاريخ تعينه وزيرا للخارجية في حكومة ديفيد كاميرون في شهر مايو/ ايار ٢٠١٠.

- رئيس الحكومة (ديفيد كاميرون) :

رئيس وزراء المملكة المتحدة منذ ١١ مايو ٢٠١٠، درس الفلسفة والسياسة والاقتصاد في جامعة اوكسفورد، ثم انضم الى حزب المحافظين بادارة البحوث واصبح المستشار الخاص لنورمان لامونت ومن ثم مايكل هوارد.

ثالثا: وزير الخارجية الفرنسي : اوران فابيوس

سياسي فرنسي من الحزب الاشتراكي، كان قد تولى رئاسة الحكومة في فترة حكم الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران، كما تولى رئاسة الجمعية الوطنية الفرنسية لفترتين.

- الرئيس الفرنسي : فرنسوا اولاند

هو سياسي ورجل دولة فرنسي، ترأس قيادة الحزب الاشتراكي الفرنسي من ١٩٩٧ الى ٢٠٠٨، حيث كان الامين العام للحزب، واصبح رئيسا لفرنسا منذ انتخابه في ٦ مايو ٢٠١٢.

رابعا: وزير الخارجية الالماني: غيدو فيستر فيله

بالانجليزية Guido Westerhwelle وزير خارجية المانيا ونائب مستشارتها انجيلا ميركل منذ اكتوبر/ تشرين الاول ٢٠٠٩، تخرج من مدرسة ارنست مورتيس ارندت الثانوية في عام ١٩٨٠ وهي السنة نفسها التي انضم فيها لعضوية الحزب الديمقراطي، ومشاركته للحزب المسيحي الديمقراطي بزعامة انجيلا ميركل في الحكومة الالمانية الحالية.

خامسا: وزير الخارجية الياباني فوميو كيشيدا

ولد كيشيدا في عائلة سياسية في مينامي- كو، هيروشيما في ٢٩ يوليو ١٩٥٧، والده وجده السياسيين السابقين الذين كانوا اعضاء مجلس النواب، وايضا رئيس الوزراء الاسبق كييتشي ميازاوا هو احد الاقارب له، درس كيشيدا القانون في جامعة واسيدا، وتخرج في عام ١٩٨٢، وهو من اعضاء الحزب الليبرالي الياباني اكبر الاحزاب وانجحها.

– رئيس الوزراء الياباني:– شينزو آبى

مواليد ١٩٥٤ مكان ولادته طوكيو– الحزب: الديمقراطي الليبرالي الياباني– عضو في مجلس النواب (تم انتخابه ٧ مرات) التعليم: خريج علوم سياسية وقانون العام ١٩٧٧ من جامعة سيكي– تم انتخابه كرئيس وزراء في العام ٢٠٠٧ والعام ٢٠١٠.

سادسا: جمهورية الصين الشعبية

– وزير الخارجية الصيني:– السيد وانغ يي

من مواليد بلدية بكين اكتوبر عام ١٩٥٣، حاصل على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، عضو اللجنة المركزية الـ ١٧ واللجنة المركزية الـ ١٨ للحزب الشيوعي الصيني.

– رئيس الوزراء (لي كيه شيانج)

خلفا لسلفه (ون جيا باو) ارتقى من مسؤول حزبي في احد اقاليم الصين ليصبح مرشحا لعضوية اللجنة الدائمة للمكتب السياسي، واختير نائبا للامين العام للحزب الشيوعي.

– رئيس الجمهورية (شي جين بينغ)

السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، خلفا للرئيس المنتهية ولايته (خو جين تاو) خلال اشهر مارس ٢٠١٣.

سابعا: تركيا:

وزير الخارجية:–الدكتور احمد داود اوغلو:

هو استاذ للعلوم السياسية التركية، في ١ مايو ٢٠٠٩ عين وزيرا للخارجية في تركيا، وكان قبل ذلك المستشار الرئيسي لرئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، تخرج من قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية والعلوم السياسية في جامعة بوغازيجي، إذ نال ايضا على درجة الماجستير في الادارة العامة، ودرجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة بوغازيجي. عمل استاذا في جامعة مرمرة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٩ ورئس ادارة العلاقات الدولية في جامعة بيلكنت في اسطنبول بتركيا، منح لقب سفير بقرار من الرئيس احمد نجدت سيزر ورئيس الوزراء عبد الله كل وذلك في ١٧ يناير ٢٠٠٣، له العديد من المؤلفات بعدد من المواضيع السياسية، كما انه كان واحد من ابرز من ناب عن الحكومة التركية خلال الدبلوماسية المكوكية للتسوية بين اسرائيل وقطاع غزة عام ٢٠٠٨.

– رئيس الوزراء (رجب طيب اردوغان)

– حزب العدالة والتنمية.

ثامنا: الجمهورية الاسلامية الايرانية

–وزير الخارجية:– (الدكتور محمد جواد ظريف)

– المؤهلات العلمية:

– دكتوراه في العلاقات الدولية والقانون الدولي– جامعة دنفر (١٩٨٤–١٩٨٨).

– ماجستير في الدراسات الدولية– جامعة دنفر (١٩٨٣–١٩٨٤).

– ماجستير في العلاقات الدولية– جامعة دنفر ولاية سان فرانسيسكو (١٩٨١–١٩٨٢).

– اجازة (ليسانس) في العلاقات الدولية– جامعة ولاية سان فرانسيسكو (١٩٧٧–١٩٨١).

– خبرة التدريس:

– استاذ محاضر في كلية العلاقات الدولية ١٩٩٢.

– عضو الهيئة العلمية في كلية القانون والسياسة بجامعة طهران– قسم القانون العام ١٩٩٧–٢٠٠٩.

– مدرس في جامعة ولاية سان فرانسيسكو ١٩٨٢.

– الرئيس : الدكتور حسن روحاني

حاصل على درجة البكالوريوس في القانون القضائي في عام ١٩٧٢، ثم واصل روحاني دراسته في الغرب وتخرج من جامعة غلاسكو كالونيان في عام ١٩٩٥ مع اطروحة الماجستير بعنوان "السلطة التشريعية الاسلامية مع الاشارة الى التجربة الايرانية"، ثم حصل على درجة الدكتوراه في عام ١٩٩٩. وهو يجيد اللغة العربية والانجليزية والالمانية والفرنسية والروسية.

تاسعا : العراق

– وزير الخارجية: هوشيار زيباري

مرشح عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، وزيرا للخارجية للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٤.

– رئيس الوزراء:

– دولة الرئيس اياد علاوي:مرشح عن حركة الوفاق الوطني.

– دولة رئيس الوزراء ابراهيم الجعفري– مرشح عن حزب الدعوة الاسلامي.

– دولة رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي: مرشح عن حزب الدعوة الاسلامي.

ملخص

إن أية دولة لها حدود ثابتة ومثبتة بموجب اتفاقيات ومعاهدات دولية، ولايمكنها تغيير مكانها وجيرانها من الدول الاخرى، مهما كان سلوك هذه الدول استفزازي عدواني، وهي ليست حرة في اختيار جيرانها وانما هي محكومة بالتعايش مع جيرانها، ومن هنا اصبح لزاما على دول الجوار التعامل مع هذا الواقع والتعايش في ضوءه بشكل ايجابي.

وهنا نسأل هل يمكن للعراق ودول الجوار التعايش بشكل ايجابي وسلام، وهل يمكن لعلاقات الجوار القائمة على اسس الدم والدين والانسانية والمصالح المشتركة ان توظف لخدمة شعوب المنطقة ولتتحول الى علاقات ود واخوة وصداقة لبناء الانسان ورفاهيته، وبالتالي ليعم الامن والامان على المنطقة.

ان المقومات والعوامل الكفيلة ببناء علاقات ايجابية بين العراق ودول الجوار متوفرة والحاجة فقط للارادة السياسية والنية السليمة، والتفكير بالمشتركات وتعميقها وتجفيف الخلافات واخيرا الايمان بأن لكل دولة خياراتها وتوجهاتها ومصالحها.

لذا علينا الانطلاق من استراتيجية مفادها، ان الواجب يحتم علينا ان نحترم خصوصيات بلدان الجوار وان نبدأ ببناء علاقات ودية وسليمة اساسها المصالح المشتركة. لان الجوار الجغرافي لهذه الدول حقيقة ازلية ثابتة وقدر الجميع التعايش معا.

Abstract

That any state with fixed and installed limits under international conventions and treaties, and can not change its place and its neighbors from other countries, no matter how these countries conduct provocative act of aggression, which is not free to choose its neighbors, but is governed by the co-existence with its neighbors, here it became incumbent on the neighboring countries to deal with this fact and the co-existence in the light of a positive.

Here we ask Can Iraq and neighboring countries to live in a positive way, and peace, Could neighborly relations based on blood and religion and humanity and common interests foundations that employs to serve the peoples of the region and turn into relationships and Dr. and brotherhood and friendship to build the rights and well-being, and thus to prevail and security of the region's security.

The ingredients and the factors that can build positive relations between Iraq and neighboring countries are available and need only the political will and good faith, thinking common ties and deepen differences and drying and finally faith that every State has its options and orientations and interests.

So we start from that strategy, that we are duty-bound to respect the specificities of the neighboring countries and that we begin to build a friendly and sound the links forged by common interests. Because geographical proximity to these countries fixed and eternal truth as everyone live together.